

الأردن مضطر لمسايرة تيار «أبراهام» مع انحسار حماسه لبايدن

عمان - تراجعت حماسة أصحاب القرار في الأردن لوصول إدارة أميركية جديدة برئاسة الديمقراطي جو بايدن، حيث أن الإشارات القادمة من الولايات المتحدة لا تبدو مطمئنة لجهة عودة الاهتمام الأميركي بالملكة حليف استراتيجي في المنطقة على الأقل في فترتها الأولى.

وتوجد على طاولة بايدن، الذي سيتسلم مهامه كرئيس للولايات المتحدة في 20 يناير المقبل، العديد من الملفات الحارقة منها إعادة ترتيب الفوضى التي خلفتها إدارة دونالد ترامب، والتحديات التي يفرضها تنامي النفوذ الصيني والروسى، فضلا عن جائحة كورونا التي لا يبدو أنها على مشارف الانتهاء مع ظهور سلالات جديدة للفايروس قد تكون أكثر عدوانية وفتكا. وكانت عمان من بين عدة دول تتطلع شوقا إلى انتهاء ولاية ترامب، لاسيما وأن سياسات الأخير دفعت بها إلى هامش الأحداث في المنطقة، مع تركيز الرئيس الجمهوري على إحداث تحول جذري على مستوى العلاقات الجيوسياسية في الإقليم من خلال اتفاقات أبراهام التي رعاها فريق مضيق في إدارته وقادت إلى اختراق كبير في العلاقات الإسرائيلية الخليجية، ومرجح أن تؤسس لتحالف جديد يتصدى للتهديدات المشتركة ومنها إيران.

ويرى محللون ومسؤولون أردنيون سابقون أنه من غير المتوقع أن يقدم بايدن على الإطاحة بكل ما تحقق في المنطقة منها اتفاقيات السلام بين إسرائيل والدول العربية، رغم كل ما يشار من حديث حول هذا الموضوع، كما أن الرئيس الديمقراطي ليس في وارد التركيز على دفع عجلة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين خاصة خلال الفترة الأولى، وهو أمر يتناقض مع الرغبة الأردنية.

وتوقع وزير الخارجية الأسبق مروان العشر، ألا تقدم إدارة بايدن على أي جديد بالنسبة إلى النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وأنها إذا ما أعطته أي اهتمام فس يكون اهتماما لفظيا حول التشبث بحل الدولتين دون أن يرافق ذلك أي إجراءات على الأرض.

وأوضح العشر في ندوة عقدت مؤخرا في عمان أن إدارة ترامب تجاهلت تماما دور الأردن، مرجحا أن تتحسن العلاقات الأردنية الأميركية على المستوى التفصيلي في ظل الإدارة الديمقراطية عما كانت عليه في عهد الرئيس الجمهوري.

ولطالما كانت علاقات الأردن أقوى مع واشنطن خلال فترة حكم الديمقراطيين الذين تربطه بواثمهم علاقات قوية، لكن الأولويات ستفرض نفسها على إدارة بايدن هذه المرة، وهذا الأمر يبدو أن أصحاب القرار في المملكة يتحسبون إليه، ومن هنا يسعون جاهدين إلى مسايرة التحولات الجارية في المنطقة وعدم معاكسة التيار.

وكان الأردن حرص على كسر الجمود الحاصل على مستوى علاقته مع الإسرائيليين، وهو ما ترجم في لقاء وزير خارجيته أيمن الصفدي مع نظيره الإسرائيلي غابي أشكنازي قبل

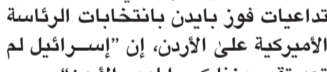
نحو ثلاثة أسابيع في لقاء هو الأول منذ سنوات على هذا المستوى، وقبله الإعلان عن اتفاق السماوات المفتوحة. وبالتوازي مع ذلك سارع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني إلى توثيق التقارب مع الدول الخليجية لاسيما التي وقعت اتفاقات سلام مع إسرائيل، وتجاوز بعض المنغصات التي شابت العلاقات معها خلال السنوات الأخيرة. وبعد شهر من زيارته إلى الإمارات قام العاهل الأردني الاثنين بزيارة إلى البحرين ولقاء الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وبحث الجانبان خلال اللقاء الذي عقد في قصر الصخير العلاقات الثنائية والمستجدات على الساحتين العربية والإقليمية.

وكانت مصادر صحافية إسرائيلية تحدثت قبل أيام عن توافق أردني إماراتي بحريني على تيسير وصول السياح الخليجين إلى القدس. ويرى مراقبون أن الأردن يحاول أن يحجز لنفسه مكانا ضمن التغييرات التي أقرتها اتفاقات أبراهام، في ظل قناعة بأن المسار الجاري في المنطقة مستمر في حضرة الإدارة الأميركية الديمقراطية، وأن هناك دولا عدة وازنة بدأت تعيد النظر في مواقفها مع أنها في موقع أفضل منه سياسيا واقتصاديا. ويشير مراقبون إلى أن الإشكال يكمن في مدى تفاعل الأطراف المقابلة مع المملكة.

وأكد الكاتب الصحافي عريب الرنتاوي، أن ما حصل في المنطقة "حلف بطبيعة استراتيجية، وهياكل هذا الحلف سوف تحل محل الهياكل القديمة التي عرفناها في المنطقة".



مروان العشر
أتوقع تحسن العلاقات الأردنية الأميركية على المستوى التفصيلي



عريب الرنتاوي
إسرائيل لم تعد تقيم وزنا كبيرا لدور الأردن

وقال الرنتاوي في ندوة عقدها منتدى السبيل الإعلامي السبت، حول تداعيات فوز بايدن بانتخابات رئاسية الأميركية على الأردن، إن "إسرائيل لم تعد تقيم وزنا كبيرا لدور الأردن"، ويرتبط الأردن باتفاقية سلام مع إسرائيل منذ العام 1994، تعرف باتفاقية وادي عربة، وقد نجح في استثمارها بما يخدم تعزيز موقعه السياسي في المنطقة بلعبه دور الوسيط، لكن مع صعود التيار اليمني في إسرائيل إلى السلطة تغيرت الأوضاع في غياب الكيمياء بين الطرفين.

وشهدت العلاقات توترات بلغت أقصاها في العام 2017 حينما قتل أردنيان داخل السفارة الإسرائيلية في عمان، واليوم ومع انتهاء الدور الوظيفي للملكة كوسيط بعد توقيع اتفاقات أبراهام، لم تعد تل أبيب مهتمة بمسار علاقتها مع الأردن، رغم وجود أصوات لاسيما من داخل المؤسساتين الأمنية والعسكرية تدعو إلى تحسين الروابط مع عمان.



الأردن ومسايرة التحولات



بداية النهاية

باسيل يواجه انتفاضة داخلية تهدد طموحاته السياسية

مشروع تكتل سياسي لمواجهة قيادة التيار الوطني الحر

وبات الجميع حتى أولئك الذين كانوا من أشد الموالين للعهد يخفون من المشهد خصوصا بعد أن بلغت الأزمة المالية في البلاد مستويات خطيرة في أواخر العام 2019، فيما كان سلوك باسيل محل غضب متزايد حيث بدأ جل تركيزه على خوض حروب تارة مع الحليف وطورا مع الخصم، هاجسه التمهيد لطريق بعيدا.

وترى الدوائر السياسية أنه مع قرار الولايات المتحدة في نوفمبر الماضي فرض عقوبات على باسيل بات الشق المناوئ له والمنكش عن ذاته يطل برأسه هامسا إلى ثورة لاستعادة مشروع التيار الوطني الحر الذي يقول إنه تم اختطافه. وتقدم مؤخرا مسؤول العلاقات الدبلوماسية في التيار الوطني الحر، ميشال دي شادارفيان باستقالته من منصبه، مهاجما ما أسماه بـ"التناقضات والشطحات والحسابات الخاصة والشخصية المغايرة مع كل المبادئ وأرساها العماد عون، ولما تحول هذا التيار الوطني الحر، من قبل جميع أعضاء السلك الدبلوماسي الموجود في لبنان، بما يجعل من مسؤولي مهمة لبنان، وانسجاما مع ضميري ومبادئ الوطنية والعونية الحرة، أرى من واجبي أن أستقيل من المهمة التي تحملتها منذ 30 عاما أي من عام 1990 بشكل غير رسمي، ومنذ 2005 بشكل رسمي، كمسؤول عن العلاقات الدبلوماسية في التيار الوطني الحر، وأتمنى لمن سيستلم هذا المنصب من بعدي كل التوفيق في هذه المهمة الصعبة".

وكانت القيادة الحالية استقبلت استقالة القيادي بالترويج لسوره في فرض الولايات المتحدة عقوبات على باسيل، متهمه إياه بالخيانة. ومن المرجح أن ينضم دي شادارفيان إلى الجبهة التي قيد التشكل وتضم قيادات وكوادر استقالت في وقت سابق من الحزب، لبناء مشروع جديد يقوم على المبادئ التي قام عليها التيار قبل أن ينسحقها باسيل.

ويقول مراقبون إن باسيل لم يعد يهدد فقط إرث التيار الوطني الحر ومنجزاته كحزب بل وإرث عون الذي تشبه كثيرا، وباتت الصورة التي كان حرص الأخير على تسويقها مجردة لدى المواطن اللبناني بشكل عام والمسيحي بشكل خاص.

وبات الجميع حتى أولئك الذين كانوا من أشد الموالين للعهد يخفون من المشهد خصوصا بعد أن بلغت الأزمة المالية في البلاد مستويات خطيرة في أواخر العام 2019، فيما كان سلوك باسيل محل غضب متزايد حيث بدأ جل تركيزه على خوض حروب تارة مع الحليف وطورا مع الخصم، هاجسه التمهيد لطريق بعيدا.

وترى الدوائر السياسية أنه مع قرار الولايات المتحدة في نوفمبر الماضي فرض عقوبات على باسيل بات الشق المناوئ له والمنكش عن ذاته يطل برأسه هامسا إلى ثورة لاستعادة مشروع التيار الوطني الحر الذي يقول إنه تم اختطافه. وتقدم مؤخرا مسؤول العلاقات الدبلوماسية في التيار الوطني الحر، ميشال دي شادارفيان باستقالته من منصبه، مهاجما ما أسماه بـ"التناقضات والشطحات والحسابات الخاصة والشخصية المغايرة مع كل المبادئ وأرساها العماد ميشال عون".

كانت مسؤولي التيار الوطني الحر، كمسؤول عن العلاقات الدبلوماسية، تقتضي التفاعل مع كل البعثات الدبلوماسية المعتمدة في لبنان، من أجل توضيح مبادئ التيار واهدافه والدفاع عنها والمساهمة في السعي إلى تحقيقها. وبعدها أصبحت هذه المهمة شبه مستحيلة، في ظل التناقضات والشطحات والحسابات الخاصة

وتحدياتي كبرى تواجه رئيس التيار الوطني الحر ووزير الخارجية اللبناني السابق جبران باسيل، مع تنامي الجبهة المعارضة له داخل بيئته السياسية التي تتهمه باختزال التيار الوطني الحر في شخصه وتحويله إلى مجرد مرتكز لبلوغ قصر بعيدا.

رفضها لمنطق التوريث بحكم أن باسيل هو صهر الرئيس ومؤسس التيار ميشال عون، فيما أن هناك شخصيات قيادية أحق منه بالمنصب.

وقد نجح حينها باسيل في مواجهة موجة الرفض له، وإخضاع المعارضين الذين بدت قدرتهم على التصدي له ضعيفة لاسيما وأنه يحظى بدعم مطلق من عون.

ومع تسلم عون رئاسة الجمهورية في لبنان في العام 2016 بعد صفقة جرت بينه وبين حزب الله وتيار المستقبل استتعر التيار الوطني الحر نوعا من القوة، وتعززت الثقة في باسيل الذي نجح في تحقيق إنجازات كرفض التيار الذي تشكل في العام 2006 رقما صعبا في أي معادلة حكومية، خصوصا بعد أن حقق الحزب الماروني نتائج بارزة في الانتخابات النيابية في العام 2018.

وتقول الدوائر إنه مع بلوغ عهد عون عامه الثالث دون تحقيق الوعد التي كان أطلقها قبل صعوده، لاسيما على مستوى محاربة الفساد، والإقطاعات السياسية والطائفية، بدأ فريق التيار يخفت والثقة به كحزب السلطة تهتز حتى لدى قواعد الشعبية.

بيروت - يواجه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل تزايد عدد المعارضين له من داخل بيئته السياسية، مع سعي منشقين عن التيار إلى تشكيل جبهة تتصدى لسياساته التي اختزلت حزبا له قاعدته الشعبية العريضة في الأوساط المسيحية اللبنانية في شخصه.

وتقول دوائر سياسية إن حالة التمثل داخل التيار من باسيل ليست وليدة التطورات التي جرت في الأشهر الأخيرة ومنها إدراجه على لائحة العقوبات الأميركية بموجب قانون "ماغنيتسكي"، على خلفية اتهامات له بالفساد واستغلال علاقته بحزب الله لزيادة نفوذه.



ميشال دي شادارفيان
مهمتي شبه مستحيلة في ظل الحسابات الخاصة

وتشير الدوائر إلى أن التحفظات على باسيل تعود إلى فترة صعوده على رأس التيار في العام 2015، حيث أثارت طريقة اختياره التي جرت بالتزكية احتقان قيادات وكوادر داخل الحزب التي أعلنت

برلمان لبنان يقر تعليق السرية المصرفية على أمل تنفيذه

تشكيكا من المراقبين الحقوقيين، وتسيير حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسان دياب شؤون البلاد منذ استقلالها بعد انفجار مرفأ بيروت، فيما تعذر على رئيس مجلس الوزراء السابق سعد الحريري، الذي جرى تكليفه في أكتوبر تاليف الحكومة، إتمام مهمته حتى الآن بسبب الانقسامات السياسية.

ويشهد لبنان منذ العام الماضي انهيارا اقتصاديا تزامنا مع انخفاض غير مسبوق في قيمة الليرة، وتخلفت الدولة في مارس عن سداد ديونها الخارجية، ثم بدأت مفاوضات مع صندوق النقد الدولي جرى تعليقها لاحقا بانتظار توحيد المفاوضات اللبنانيين وخصوصا ممثلي الحكومة ومصرف لبنان تقديراتهم لحجم الخسائر وكيفية تنفيذ الإصلاحات.

واستمرت جلسة مجلس النواب نحو ثلاث ساعات وأقرت بضعة قوانين بينها اقتراح قانون معاقبة التحرش خصوصا في مكان العمل كما وافقت على تعديلات على قانون العنف الأسري.

"مجرد خطوة استعراضية (..) أما التطبيق فهو أمر آخر". وأوضح أن القانون "يتيح التدقيق الجنائي فعلا لكن شرط أن تقر الحكومة التدقيق وتكلف شركة جديدة بالأمر من دون ماطلة".



نزار صاغية
إقرار القانون خطوة استعراضية، أما التطبيق فهو أمر آخر

الحكومة للتفاوض مع صندوق النقد الدولي قبل فشل تلك المفاوضات. كما ورد ضمن بنود خارطة الطريق التي وضعتها فرنسا لمساعدة لبنان على الخروج من دوامة الانهيار الاقتصادي.

وأفادت الوكالة الوطنية للإعلام بأن مجلس النواب أقر اقتراح القانون الرامي إلى تعليق العمل بالسرية المصرفية لمدة سنة بعد دمج أربعة اقتراحات قوانين ببعضها البعض "وفقا للقرار الذي صدر عن مجلس النواب" الشهر الماضي.

وكان البرلمان صوت في نهاية نوفمبر لصالح إجراء التدقيق الجنائي "دون أي عائق أو تذرع بالسرية المصرفية" ردا على طلب من رئيس الجمهورية ميشال عون.

وحذر المحامي نزار صاغية، المدير التنفيذي لـ"المفكرة القانونية"، منظمة غير حكومية متخصصة بشؤون قانونية وتعنى بشرح القوانين وتفسيرها، أن يكون إقرار القانون

بيروت - أقر مجلس النواب اللبناني الاثنين قانونا يرض على تعليق العمل بالسرية المصرفية لمدة عام، ما يفتح المجال أمام إعادة إطلاق التدقيق الجنائي في حسابات المصرف المركزي.

وتأتي هذه الخطوة في ظل انهيار متسارع للوضع المالي والاقتصادي، وسط عزوف المجتمع الدولي عن تقديم الدعم ما لم تجر السلطة اللبنانية الإصلاحات المطلوبة ومنها مسألة التدقيق الجنائي.

والشهر الماضي، أنهت شركة "الفاريز ومارسال" للتدقيق الجنائي عقدها الموقع مع لبنان للتدقيق في حسابات المصرف المركزي، بعد تعذر حصولها على كافة المستندات المطلوبة منه في ظل حرب سجالات بين رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب ومصرف لبنان المركزي. وبشكل التدقيق الجنائي في حسابات المصرف أبرز بنود خطة النهوض الاقتصادي التي كانت أقرتها